الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 January 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية: برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

أولا- مقدمة

١- يمثل برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا للعقد ٢٠٢٢-٢٠٣١ حقبة جديدة من الالتزامات التي أعيد تنشيطها وتأكيدها بين هذه البلدان وشركائها الإنمائيين. ويشمل البرنامج القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على جميع المستويات. وقد وُضع على أساس الأهداف الرئيسية التالية: ضمان التعافي السريع والمستدام والشامل من جائحة كورونا (كوفيد-١٩)؛ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية؛ والقضاء على الفقر المدقع وتحسين أسواق العمل؛ وتمكين البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموًّا؛ وتيسير الحصول على تمويل مستدام وابتكاري؛ ومكافحة عدم المساواة؛ وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا؛ وإحداث التحول الهيكلي؛ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال شراكةٍ عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة.

* E/ECA/COE/43/1.

A.24-01444 (A)

٢- وتمثل أقل البلدان نموًّا ١٥ في المائة من سكان العالم، ولكنها لا تمثل سوى ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و١,١ في المائة من التجارة الدولية.[١] وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ عدد أقل البلدان نموًّا ٤٤ بلدا، ٣٢ بلدا منها (أي ٧٣ في المائة) هي بلدان أفريقية. وبمرور الزمن، وُضعت آليات دعم بواسطة اتفاقات دولية ومنظمات وحكومات لمساعدة أقل البلدان نموًّا على التغلب على التحديات التي تواجهها. وفي برنامج عمل الدوحة، وكذلك في خطط العمل الصادرة عن خمسة مؤتمرات للأمم المتحدة معنية بأقل البلدان نموًّا، وفي العديد من الخطط والمبادرات المحورية التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، جَرى التسليم بالتحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نموًّا وباحتياجاتها المحددة إلى المساعدة.

ثانيا- الخروج من فئة أقل البلدان نموًّا في أفريقيا

٣- لكي يخرج بلد ما من فئة أقل البلدان نموًّا، يجب أن يستوفي معيارين من المعايير الثلاثة في استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات، على النحو المبين في الجدول ١. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحدث خروج البلد حتى مع انخفاض مؤشر رأس المال البشري وارتفاع مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي لديه إذا كان نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي يبلغ على الأقل ثلاث مرات عتبة الخروج لاستعراضين متتاليتين. ومع ذلك، فإن الخروج لا يجعل البلد تلقائيا بلدا من البلدان متوسطة الدخل. وقد يخرج بلد ما إذا ما استوفى معياري رأس المال البشري والضعف الاقتصادي والبيئي، ولكن ليس بتجاوز عتبة دخل الفرد.

الجدول ١:

عتبات الخروج: الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤

العام	*نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي*	*مؤشر رأس المال البشري*	*مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي*
٢٠٢١	١ ٢٢٢ دولارا أمريكيا أو أكثر، أو ٢ ٤٤٤ دولارا أمريكيا أو أكثر على أساس الدخل فقط	٦٦ أو أكثر	٣٢ أو أقل
٢٠٢٤	١٣٠٦ دولارات أمريكي أو أكثر، أو ٣٩١٨ دولارا أمريكيا أو أكثر على أساس الدخل فقط	٦٦ أو أكثر	٣٢ أو أقل

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, "Graduation from the LDC category", 2024, available at www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-graduation.html

[١] *Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures* (United Nations publication, 2024).

٤- ومثلما يتضح من الجدول ٢، فقد خرجت أربعة بلدان أفريقية من فئة أقل البلدان نموًّا اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وهي: بوتسوانا (١٩٩٤)، وكابو فيردي (٢٠٠٧)، وغينيا الاستوائية (٢٠١٧)، وسان تومي وبرينسيبي (٢٠٢٤). وفي عام ٢٠٢٤، استوفى ١٥ بلدا من أقل البلدان نموًّا معايير الخروج، وهو أقل من عدد البلدان التي خرجت في عام ٢٠٢١ ببلد واحد فقط. وقُدّمت توصية بإخراج كل من السنغال وجيبوتي، بعد أن استوفى البلدان المعايير مرتين، ولكنهما طلبا تمديدا مدته خمس سنوات حتى يكون انتقالها سلسا. وتحتاج جيبوتي إلى وقت أطول بسبب ضعفها الشديد؛ أما السنغال فيعتزم استغلال فترة التمديد لتحسين مؤشره في مجال رأس المال البشري بمساعدة من الشركاء الإنمائيين. أما جزر القمر، التي استوفت المعايير للمرة الثانية، فتأجل خروجها إلى عام ٢٠٢٧ بسبب قابليتها للوقوع عرضة للأزمات العالمية. وقد استوفت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا المعايير لأول مرة وقد تخرج إذا استوفت هذه المعايير مرة أخرى في عام ٢٠٢٧. ولم تعد أنغولا وزامبيا تستوفيان معايير الخروج.

الجدول ٢:

أقل البلدان الأفريقية نموًّا، في عام ٢٠٢٤

	البلد
أقل البلدان الأفريقية نموًّا	إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر.
البلدان الأفريقية التي خرجت من فئة أقل البلدان نموًّا وسنة خروجها	بوتسوانا (١٩٩٤) كابو فيردي (٢٠٠٧) غينيا الاستوائية (٢٠١٧) سان تومي وبرينسيبي (٢٠٢٤)
الدول الأفريقية التي يمكن أن تخرج قريبا[أ]	جزر القمر، جيبوتي، السنغال

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, “Committee for Development Policy”, available at http://cdp.un.org.

[أ] استوفت هذه البلدان عتبات الخروج في عام ٢٠٢١ للمرة الأولى وجرى النظر في وضعها مرة أخرى في عام ٢٠٢٤. وإذا استوفت المعايير للمرة الثانية، فقد يوصى برفعها من هذه الفئة. واستوفت جيبوتي معيار ’’الدخل فقط‘‘، في حين استوفت جزر القمر والسنغال عتبات الخروج بإزاء اثنين من المعايير الثلاثة. ويوصى بخروج السنغال في عام ٢٠٢٩.

ثالثا- التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

ألف-الاستثمار في الإنسان: القضاء على الفقر وبناء القدرات

٥- لقد شهدت أقل البلدان نموًّا في كل مكان نموًّا اقتصاديا متقلبا في السنوات الأخيرة، متأثرةً بالظروف الاقتصادية العالمية، كما هو مبين في الشكل ١. فبعد أن عرفت انكماشا في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، شهدت زيادة في النمو في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، لكنه تراجع مرة أخرى في عام ٢٠٢٣ بسبب الحرب في أوكرانيا والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الطاقة. وانخفضت معدلات النمو من ٤,٦٣ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٧٢ في المائة في عام ٢٠٢٣ بالنسبة لأقل البلدان نموًّا، ومن ٤,٣٩ في المائة إلى ٣,٦١ في المائة بالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نموًّا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال النزاعات المستمرة في أفريقيا، التي شكلت ٥٣,٨ في المائة من النزاعات العالمية (٩٨ من مجموع ١٨٢) في عام ٢٠٢٢، تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[٢] لكن ثمة مع ذلك انتعاش محمود في النمو في العديد من أقل البلدان الأفريقية نموًّا، بوجود ٩ بلدان أفريقية من بين أسرع ٢٠ بلدا نموًّا في العالم.[٣] وفي عام ٢٠١٩، بلغ معدل الفقر المدقع في أفريقيا مستوى متدنيا لم يسبق أن سجله من قبل حيث بلغ ٣١,٣ في المائة.

٦- وتؤدي التكاليف الباهظة التي تتكبّدها البلدان الأفريقية لخدمة ديونها إلى تقلّص قدرتها على الاستثمار في الإنسان وعلى الإنفاق الاجتماعي، وهو ما يتسبب في انخفاض تمويل الصحة والتعليم في العديد من البلدان. ففي عام ٢٠٢١، أنفقت البلدان الأفريقية في المتوسط ٤,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي على خدمة الديون، بينما أنفقت ٢,٦ في المائة على الصحة و٤,٨ في المائة على التعليم.[٤]

(٢) Economic Commission for Africa (ECA) and others, *2024 Africa Sustainable Development Report* (2024).

(٣) Zainab Usman, "9 of the 20 fastest-growing economies worldwide in 2024 will be in Africa", Carnegie Endowment for International Peace, 6 May April 2024.

(٤) ECA calculations based on multiple data sources.

الشكل ١ :

نمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي وبين أقل البلدان نموًّا (نسبة مئوية)

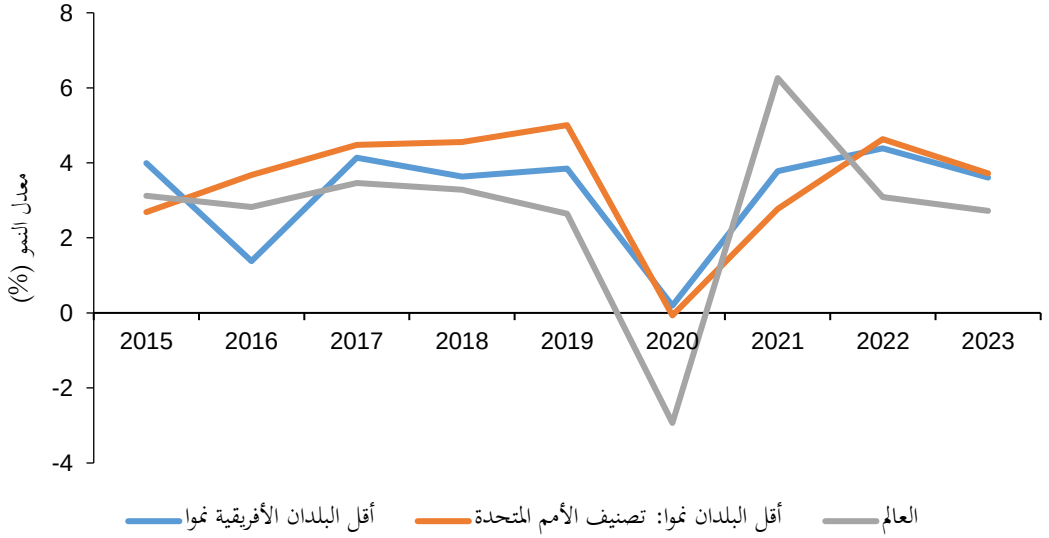

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 1 November 2024).

١- نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع

٧- في خضم الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تكون نظم الحماية الاجتماعية ضرورية لحماية الفئات الضعيفة من الفقر. ووفقا لأحدث تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يمكن أن يكلف توفير الحماية الاجتماعية السليمة لجميع السكان الأفارقة من ١٨٧ مليار دولار إلى ٤٩١ مليار دولار سنويا وأن يكلف توفير هذه الحماية لأقل البلدان الأفريقية نموًّا تحديدا من ١١٥ مليار دولار إلى ٢٦٩ مليار دولار، حسب مستويات الخدمات الممنوحة. وقد ارتفع الاستثمار في الحماية الاجتماعية لدى أقل البلدان الأفريقية نموًّا من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٢، إذ زادت نسبة السكان المستفيدين من خدمة واحدة على الأقل من خدمات الحماية اجتماعية من ١٢,٣ في المائة إلى ١٣,٧ في المائة، وهو معدل يظل بعيدا كل البعد عن المتوسط العالمي الذي يبلغ ٥٤,٤ في المائة.[٥]

٢- حصول الجميع على تعليم جيد ومهارات وعلى التعلم مدى الحياة

٨- يجب على أقل البلدان الأفريقية نموًّا أن تعزز استثماراتها في التعليم وفي تحسين المهارات للاستفادة مما للتنمية طويلة الأجل من أثر محفّز. فتحقيق التقدم في التعليم على

(٥) Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal (accessed on 17 October 2024).

المستويين الأساسي والمهني وفي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أمر لا غنى عنه لتمكين المجتمعات المحلية من وضع حلول محلية وذات مصداقية عالميا للتحديات الاقتصادية وتغير المناخ والتدهور البيئي. غير أن أقل البلدان نموًّا لا تزال متخلفة عن الركب في جميع المستويات التعليمية.[٦]

٩- وفي أقل البلدان الأفريقية نموًّا يوجد ٢٢,٩٥ في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي خارج أسوار المدرسة، كما هو مبين في الشكل ٢. وقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ في محو بعض المكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩. وبحلول عام ٢٠٢٣، كانت نسبة هؤلاء الأطفال مشابهة لما كانت عليه في عام ٢٠١٥ حين بلغت ٢٢,٥٤ في المائة. بيد أن بعض البلدان، ومنها توغو ورواندا، حققت أداءً أفضل حيث يوجد أقل من ١ في المائة من الأطفال خارج المدرسة.

الشكل ٢:
الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أقل البلدان الأفريقية نموًّا (نسبة مئوية من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية)

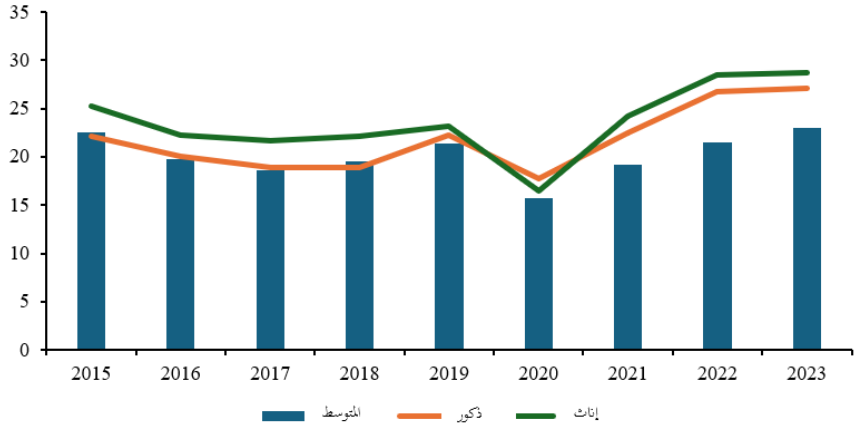

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 1 November 2024).

١٠- وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في أقل البلدان الأفريقية نموًّا ٩,٢ في المائة في عام ٢٠٢٣، بينما بلغ المتوسط العالمي ٤٣,٣ في المائة، كما هو مبين في الشكل ٣. وبالتالي، فإن أقل البلدان الأفريقية نموًّا تُنتِج ١٢,٨ مقالة علمية وتقنية لكل مليون شخص، مقارنة بعددها في جميع أنحاء العالم البالغ ٣٧٥ مقالة.[٧] ويعد الاستثمار

[٦] LDC Future Forum, "Thematic session 1: building innovation capacity through investments in education and skills development", available at www.un.org/ohrlls/ldc-future-forum/session-one

[٧] World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 1 November 2024)

في التعليم العالي أمرا بالغ الأهمية لتطوير التفكير التحليلي النقدي والمهارات البحثية في جميع التخصصات.

الشكل ٣ :

معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي (نسبة مئوية)

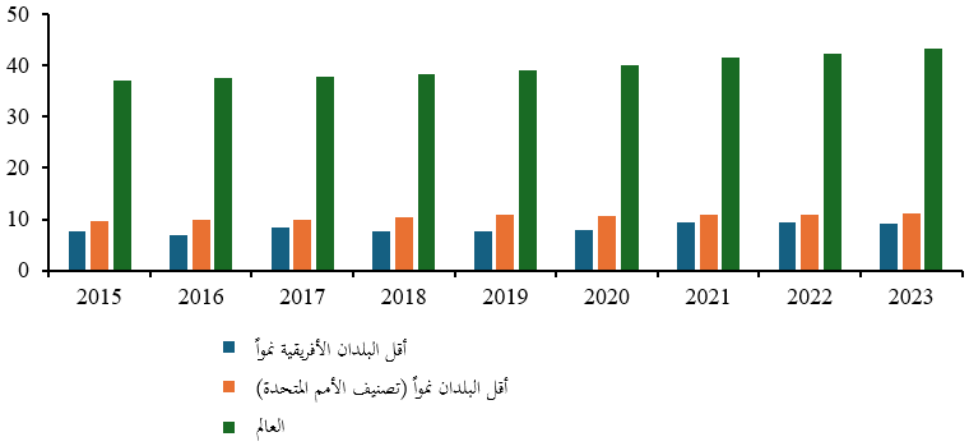

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 1 November 2024).

١١- وارتفعت نتائج أقل البلدان الأفريقية نموًّا في مؤشر التكافؤ بين الجنسين، إذ بلغت في عام ٢٠٢١، نسبة ٠,٩٨ من حيث الالتحاق بالتعليم الابتدائي و٠,٩٩ بالتعليم الثانوي، كما هو مبين في الشكل ٤. ورغم أن التكافؤ بين الجنسين على مستوى التعليم العالي لا يزال متخلفا مقارنة بمستويات التعليم الأخرى، إلا أن ثمة تقدما كبيرا يجري تحقيقه، مع ارتفاع النتيجة في المؤشر بمقدار ٠,٢٣ نقطة مئوية، وذلك من ٠,٦٤ في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٨٧ في عام ٢٠٢٣. وفي ما يتعلق بالتكافؤ في نواتج التعليم، لا تزال منطقة وسط وغرب أفريقيا تسجل فرقا بنسبة ١١,٨ نقطة مئوية في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب والشابات. أما في المناطق دون الإقليمية الأخرى، فقد شهدت الفجوة تراجعا كبيرا.[٨]

(٨) ECA calculations based on the World Development Indicators database. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 12 December 2024)

الشكل ٤:

التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في أقل البلدان الأفريقية نموًّا

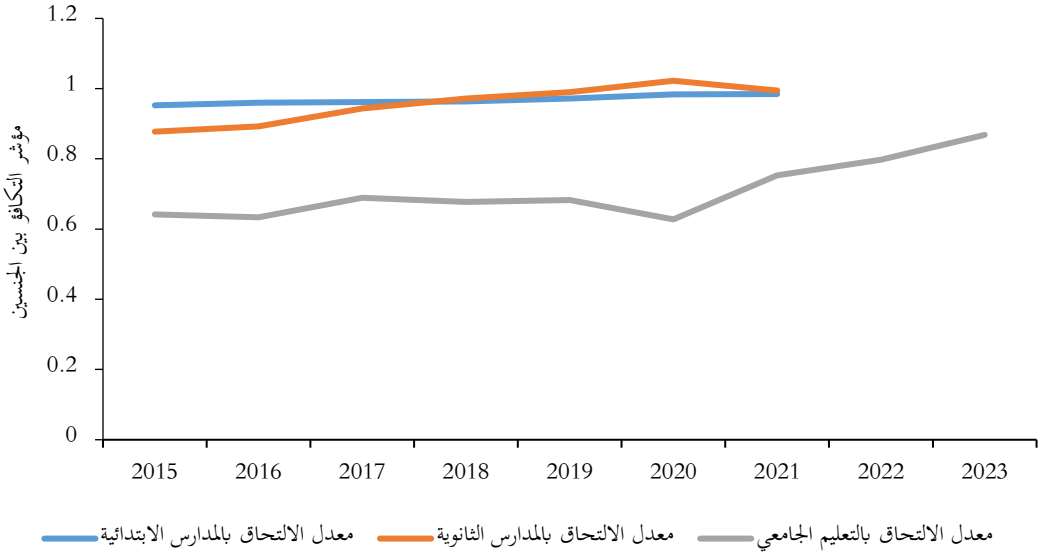

المصدر: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

ملاحظات: يستند التحليل إلى متوسط ١٢ بلدا من مجموع ٣٢ بلدا تتوفر بيانات بشأنها. ولم تُنشر بيانات ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ الخاصة بالالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي.

٣- تحقيق المساواة بين الجنسين

١٢- يعد تمكين المرأة اقتصاديا وضمان مشاركتها في القيادة السياسية على قدم المساواة مع الرجل أمرين حاسمين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ارتفع متوسط نسبة النساء في البرلمان في أقل البلدان الأفريقية نموًّا من ٢٢,٠١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥,٩٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، كما هو مبين في الشكل ٥، وهو معدل قريب من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٦,٧٤ في المائة والمتوسط في أقل البلدان نموًّا الذي يبلغ ٢٦,٥٦ في المائة. غير أن ثمة أوجه تفاوت كبيرة: فالمعدلات تتراوح بين ٨,٦٢ في المائة في غامبيا و٦١,٢٥ في المائة في السنغال.

الشكل ٥:

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (نسبة مئوية)

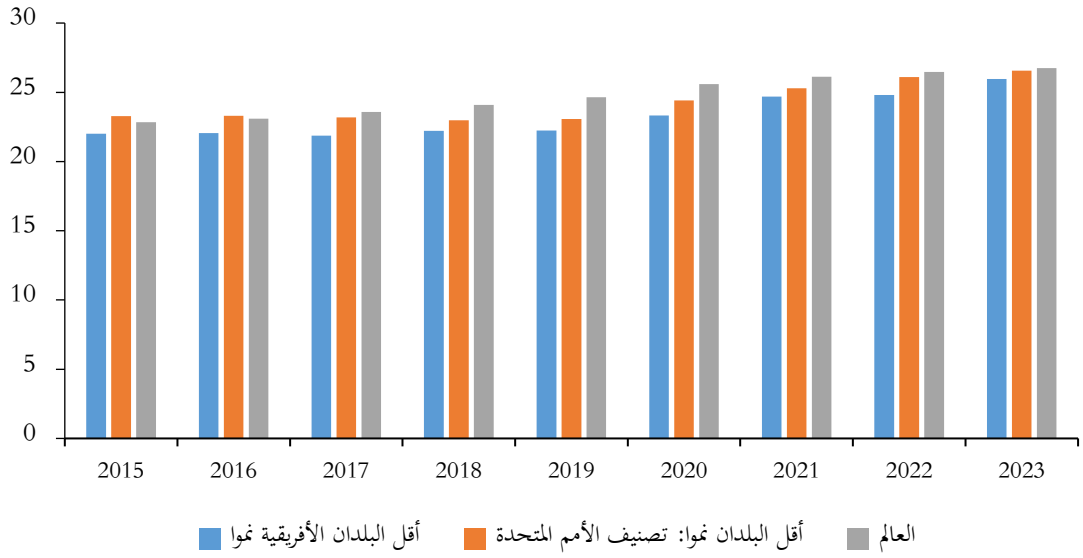

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

٤- تسارُع وتيرة التقدم في خفض معدل وفيات الرضع والوفيات النفاسية

١٣- لقد شهدت معدلات وفيات الأطفال والرضع والوفيات النفاسية في أفريقيا تراجعا، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى عوامل مثل أوجه التحسين التي تحققت من حيث التغذية، والتوسع في خدمات الرعاية الصحية، والحصول على مياه الشرب النظيفة.[٩] وشكّل تحسين الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية أيضا عاملا حاسما، لا سيما في الجنوب الأفريقي. وفي أقل البلدان الأفريقية نموًّا، انخفض معدل وفيات الرضع بين كل ألف مولود حي من ٥٤,٨ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٥,٥ في عام ٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل ٦. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال في تلك البلدان أيضا، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٦٤ وفاة بين كل ألف مولود حي في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ٨١ وفاة في عام ٢٠١٥.

١٤- وانخفضت الوفيات النفاسية في أقل البلدان الأفريقية نموًّا من ٤٩٨ إلى ٤٣٨ حالة وفاة بين كل مائة ألف مولود حي بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، كما هو مبين في الشكل ٧. وارتفعت نسبة الولادات التي أشرف عليها عاملون في القطاع الصحي ذوو كفاءة من ٦١,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٧٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٣، وإن كان هذا الرقم لا يزال دون المتوسط العالمي البالغ ٨٦,٣ في المائة. ولا بد

(٩) Martin Armstrong, “This is how Africa is reducing its child mortality rate”, World Economic Forum, 12 April 2022.

من الاستمرار في إدخال تحسينات في مجال المرافق الصحية وكثافة القوى العاملة والتغذية والصرف الصحي لوضع حد للوفيات النفاسية ووفيات الرضع التي يمكن الوقاية منها بحلول نهاية العقد.

الشكل ٦:

معدل وفيات الرضع (عدد الوفيات بين كل ألف ولادة حية)

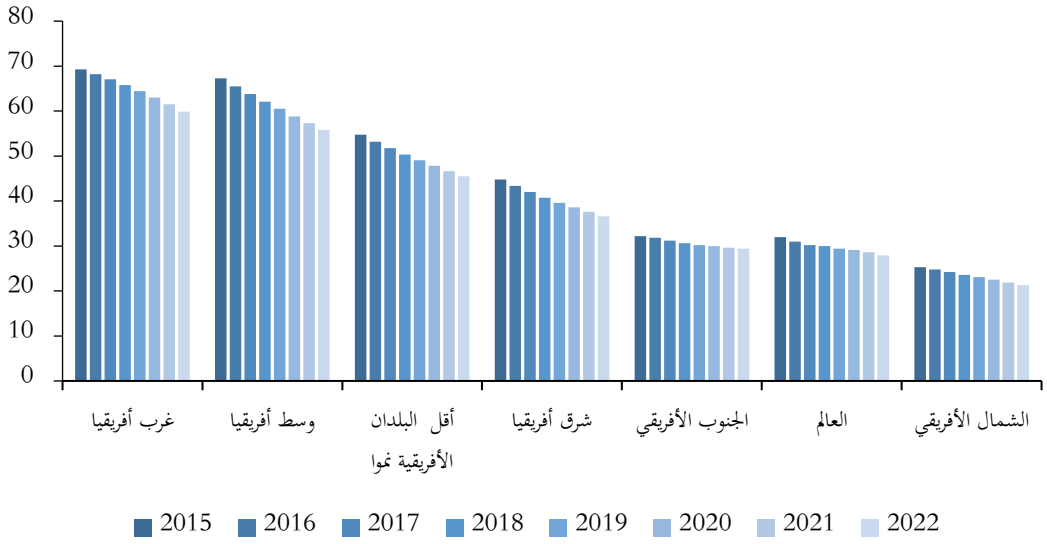

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal (accessed on 4 December 2024).

الشكل ٧:

معدل الوفيات النفاسية (عدد الوفيات بين كل مائة ألف مولود حي)

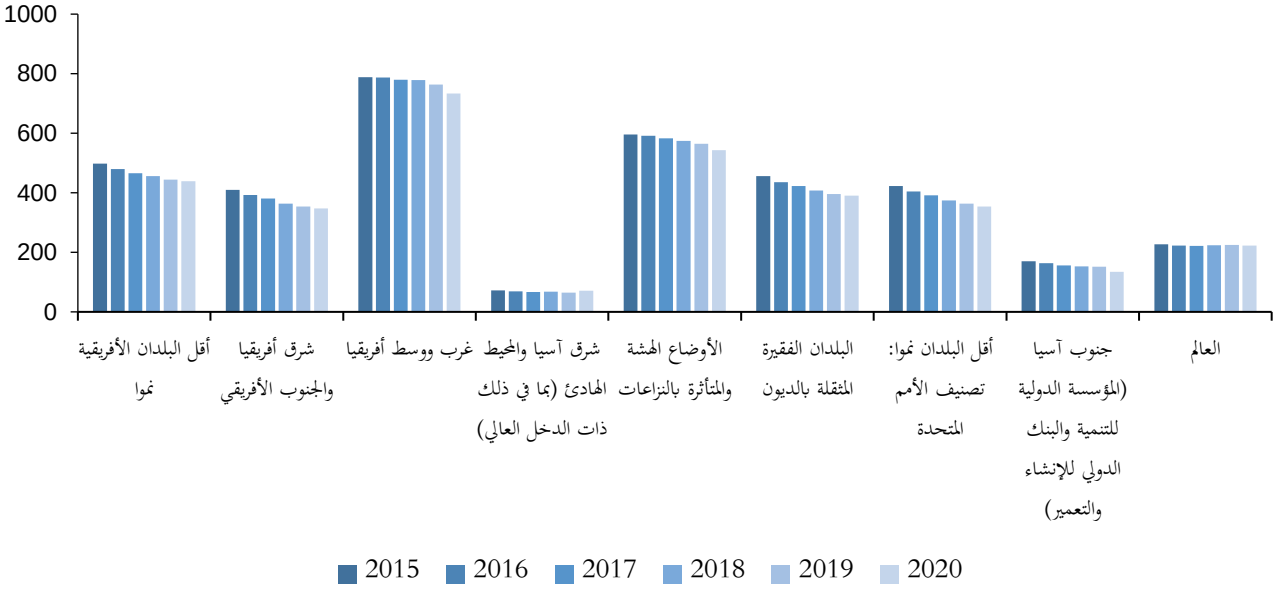

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

٥- الاستثمار في الشباب

١٥- بلغت نسبة الشباب الذين كانوا، في عام ٢٠٢٣، خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في أفريقيا ٢٦,١ في المائة، كما هو مبين في الشكل ٨، مع وجود أوجه تفاوت كبيرة بين الشباب، إذ بلغت النسبة ٣٢,٧ في المائة لدى الشابات، و٢٠ في المائة لدى الشبان. ويكتسي الاستثمار في الشباب أهمية بالغة للتنمية المستدامة. وبحلول عام ٢٠٣٠، ستمثل أقل البلدان نموًّا خمس سكان العالم من الشباب، وهو ما سيتيح لها إمكانية كبيرة لامتلاك قوة عاملة ابتكارية.[١٠]

[١٠] قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٦.

الشكل ٨:

نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (نسبة مئوية)

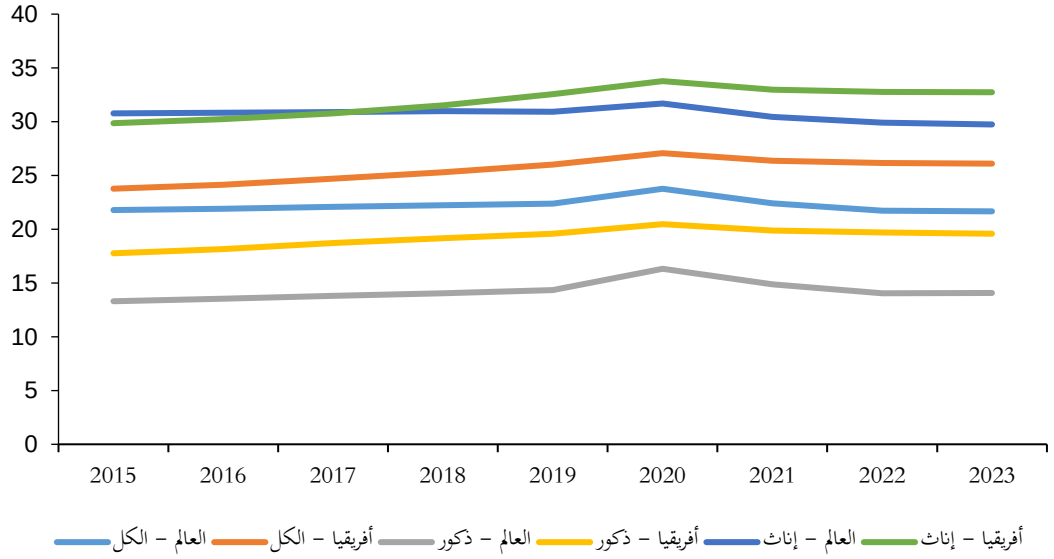

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal (accessed on 4 December 2024).

١٦- وفي أقل البلدان الأفريقية نموًّا، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب ٧٦,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٩٢,٧ في المائة، كما هو مبين في الشكل ٩.[١١]،[١٢] وفي تلك البلدان، لا يستطيع واحد من كل أربعة شباب قراءة أو كتابة نصوص بسيطة، وهو ما يجعل إمكاناتهم الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية محدودة.[١٣] وبالإضافة إلى ذلك، لا يَستخدم الإنترنت في أقل البلدان نموًّا سوى ٣١ في المائة من الشباب، مقارنة بنسبة ٦٥ في المائة على الصعيد العالمي.[١٤] ومن الأهمية بمكان سد الفجوات في مجال محو الأمية والتكنولوجيا والمساواة بين الجنسين من خلال الاستثمار في الشباب بغية تمكين هذه الفئة من تحقيق الابتكار والنمو الاقتصادي والحكم الرشيد وبناء مجتمعات أكثر أمانا.

(١١) World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 28 October 2024).

(١٢) يعرّف الاتحاد الأفريقي الشباب بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ عاما. ولا توجد إحصاءات متعلقة بهذه المجموعة تحديدا.

(١٣) Scholastic Research and Validation, “Reading for life: the impact of youth literacy on health outcomes” (New York, Scholastic, 2023).

(١٤) International Telecommunication Union, “Measuring digital development: facts and figures 2023” (International Telecommunication Union, 2023).

الشكل ٩:

إجمالي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (نسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما)

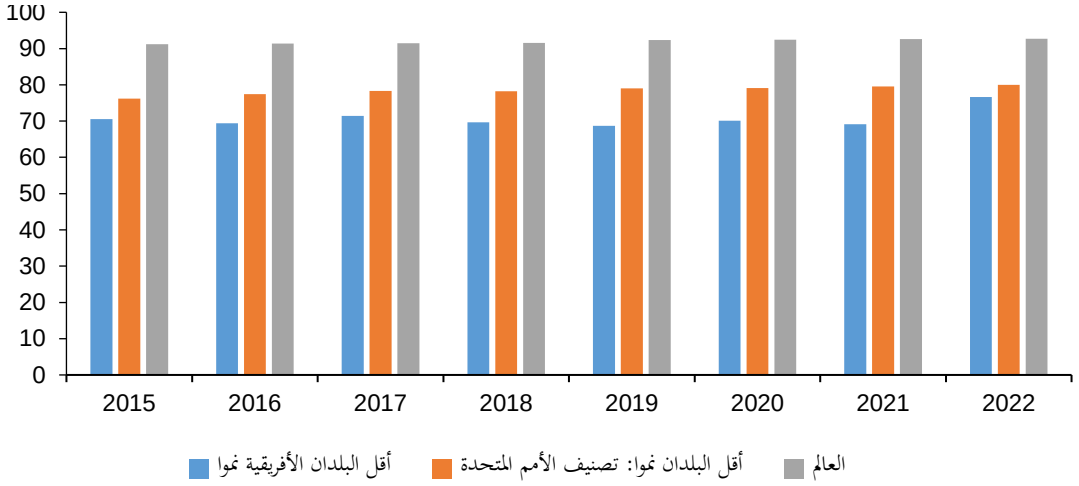

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

٦- المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

١٧- يشهد الوضع من حيث فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحسّنا مضطردا، ولكن المستويات لا تزال متدنية، وهناك حاجة إلى سياسات أكثر قوة. ففي عام ٢٠٢٢، كان أقل من ٢٠ في المائة من السكان في أقل البلدان الأفريقية نموًّا يحصلون على مياه الشرب المدارة بأمان، مقارنة بنسبة ٧٣ في المائة في جميع أنحاء العالم. وبلغت النسبة في المناطق الريفية ٨,٧٩ في المائة فقط، مقارنة بنسبة ٣٨,٨٣ في المائة في المناطق الحضرية.[١٥] وفي استطلاع للرأي أُجري في ٣٩ بلدا أفريقيا، اعتبرت الحكوماتُ أن مسألة التزويد بالمياه تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية.[١٦]

١٨- وارتفعت نسبة الأشخاص الذين يستعملون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل من ٢٨,٨٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٣٤,٤٥ في المائة في عام ٢٠٢٢، علما بأن هذه النسبة بلغت ٢٤,١٢ في المائة في المناطق الريفية و٤٥,٩٧ في المائة في

(١٥) World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 28 October 2024).

(١٦) Mohammed Saad, George Kayanja and Stevenson Ssevume, “Water and sanitation still major challenges in Africa, especially for rural and poor citizens”, Dispatch No. 784 (Afrobarometer, 2024).

المناطق الحضرية في عام ٢٠٢٢.[١٧] وتوجد تفاوتات كبيرة بين أقل البلدان الأفريقية نموًّا، إذ تتراوح النسب بين ٩,٣٤ في المائة و٦٦,٩١ في المائة، على النحو المبين في الشكل ١٠.

الشكل ١٠:
الأشخاص الذين يستعملون خدمات الصرف الصحي الأساسية (نسبة مئوية من السكان)

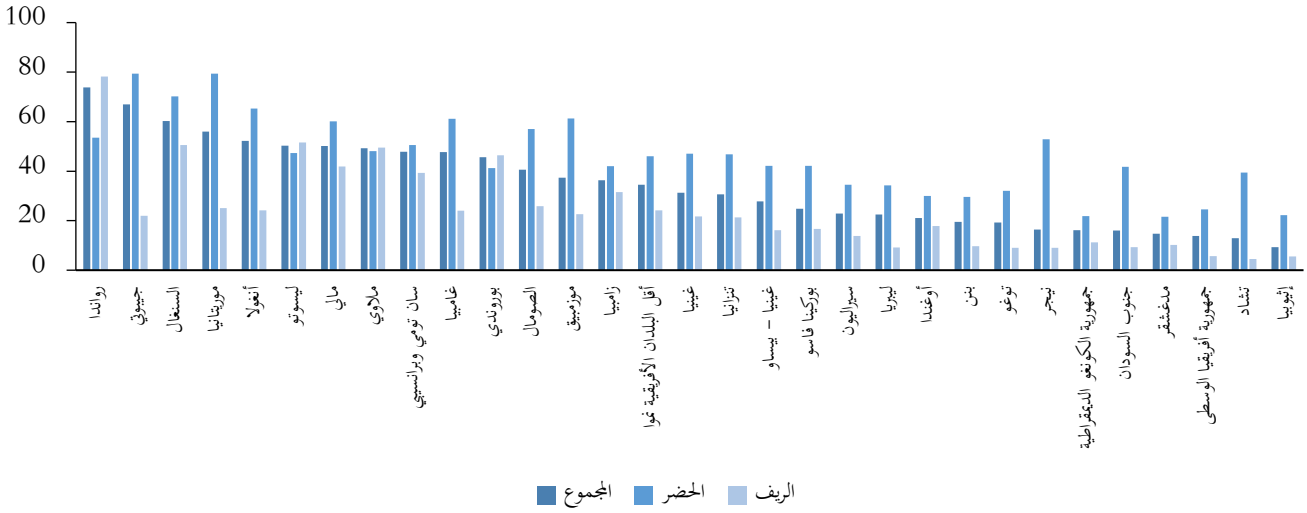

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

٥- الحوكمة الرشيدة والفعالة على جميع المستويات

١٩- هناك حاجة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة والفعالة لدى أقل البلدان الأفريقية نموًّا. ويبيّن 'تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية'، وهو مؤشر وضعه البنك الدولي لقياس الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام، وجودَ تراجع طفيف في المؤسسات الاقتصادية والعامة في أقل البلدان الأفريقية نموًّا، من ٢,٦٥ في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٥١ في عام ٢٠٢٣، كما هو مبين في الشكل ١١. غير أن هناك تباينات كبيرة، حيث حققت بلدان مثل بنن ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال درجة ٣,٥ في عام ٢٠٢٣، وهي أعلى من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢,٨.

[١٧] World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

الشكل ١١ :

تصنيفات تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية لبلدان ومناطق مختارة، ٢٠١٥-٢٠٢٣

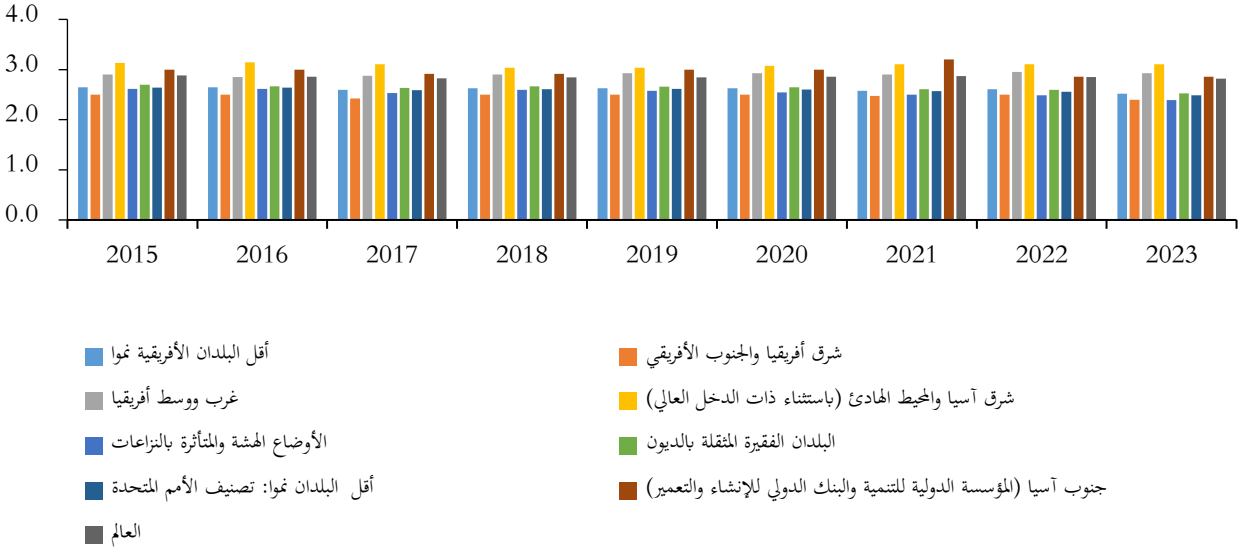

المصدر: World Bank, World Development Indicators, available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators, accessed on 24 October 2024.

ملاحظة: تتراوح التقييمات من ١ (متدنٍّ) إلى ٦ (مرتفع).

٢٠- وفي ما يتعلق بالحوكمة عموما، يبيّن 'دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا' أن ثمة زيادةً طفيفة في متوسط أقل البلدان الأفريقية نموًّا قدرها ٠,٩٤ نقطة مئوية، إذ ارتفع من ٤٤,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠١٥ إلى ٤٥,٥ في عام ٢٠٢٣. ورغم تحقيق بعض البلدان تقدمًا لا بأس به، فقد سجل ١٣ بلدا من البلدان الـ٣٢ الأقل نموًّا في أفريقيا انخفاضا أثناء تلك الفترة، كما هو مبين في الشكل ١٢.

الشكل ١٢:

دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا

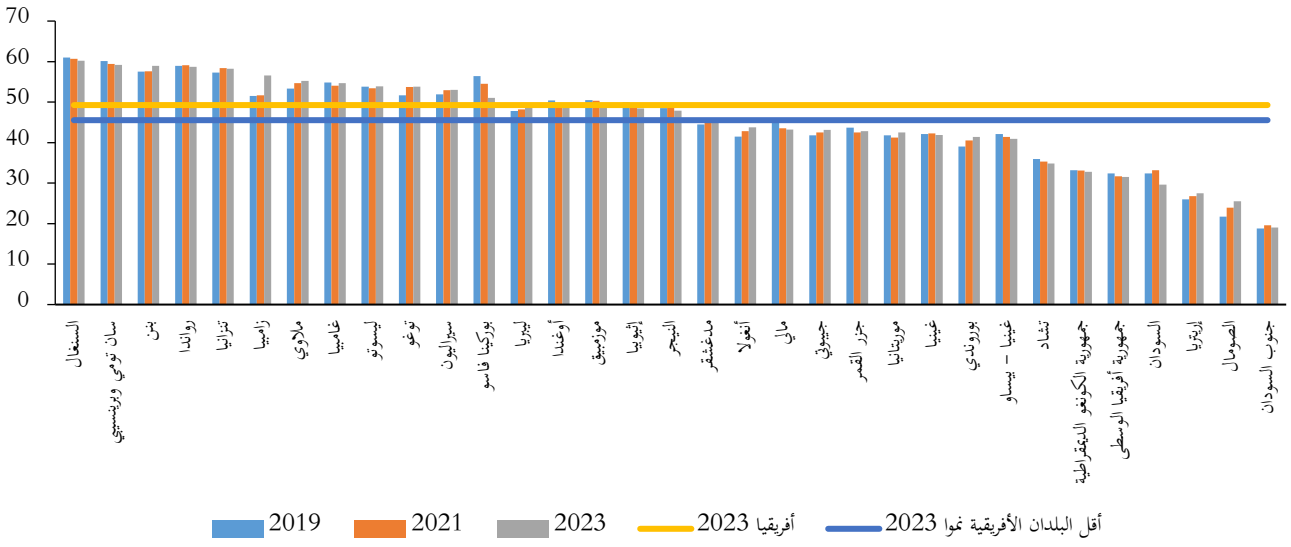

المصدر: Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance. Available at http://iiag.online/ (accessed on 24 October 2024).

باء- تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

٢١- سيساعد تحفيز النمو في الإنتاجية عن طريق الأخذ بالتكنولوجيات الرائدة وتطوير أخرى محلية على الدفع بعجلة النمو المستدام في أقل البلدان الأفريقية نموًّا. وتعاني أقل البلدان نموًّا من التخلف في مجال تشجيع نمو وتوسّع العلوم والتكنولوجيا والابتكار، إذ تحتل أقل البلدان الأفريقية نموًّا أدنى ثماني مراتب في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٤ من بين ١٣٣ بلدا. وعلاوة على ذلك، ثمة ٢٥ في المائة فقط من الأشخاص في أقل البلدان نموًّا يتمتعون بمهارات أساسية في المجال الرقمي، مقارنة بنسبة ٧٥ في المائة في البلدان المتقدمة.[١٨] ويُبرِز هذا التباينُ الصارخ الفجوةَ الرقمية المستمرة والحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى سد الفجوة من حيث القدرات التكنولوجية.

٢٢- وتواجه أقل البلدان نموًّا تحديات كبيرة في الحصول على التكنولوجيات الحديثة والاستفادة منها بسبب القيود القائمة في مجال البنية التحية للإنترنت والقدرات البشرية والمؤسسية وبسبب الربط غير الكافي بالشبكة. وفي الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢، زاد استخدام الإنترنت في أقل البلدان الأفريقية نموًّا من ١٨,٨ في المائة إلى ٣٢,٢ في المائة، لكنّ هذا المستوى يبقى مع ذلك لا يمثل سوى نصف المتوسط العالمي، كما هو مبين في الشكل ١٣. وبذلك يكون التقدم الذي أُحرز غير كافٍ لتحقيق

(١٨) *Technology and Innovation Report 2023: Opening Green Windows – Technological Opportunities for a Low-Carbon World* (United Nations publication, 2023).

الوصول الواسع الذي يحتاج إليه الأفراد للمشاركة بشكل فعّال في الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تجري عبر الإنترنت.

الشكل ١٣:

الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (نسبة مئوية من السكان)

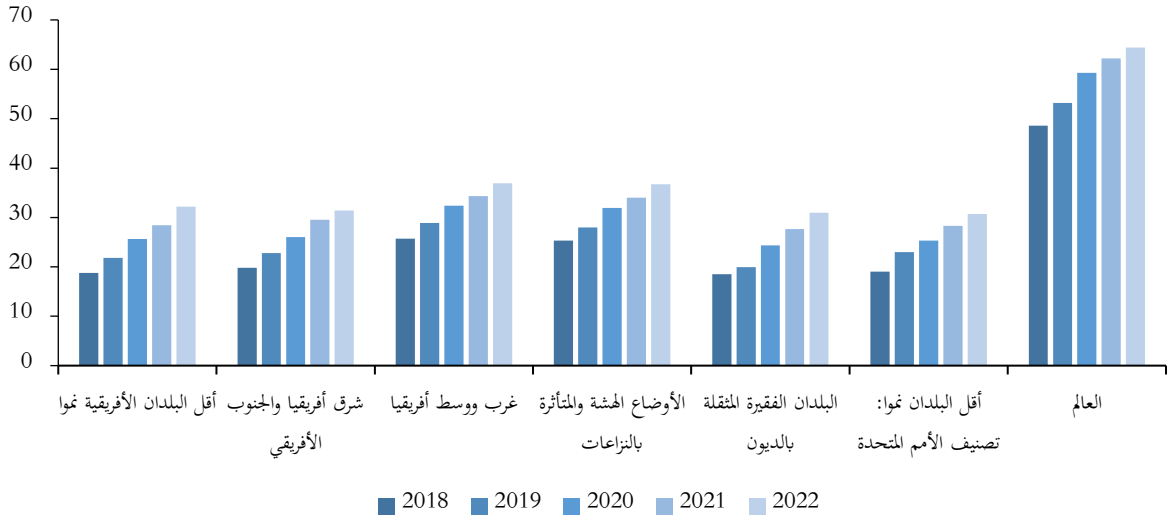

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

٢٣- وتعاني أقل البلدان الأفريقية نموًّا من مستويات متدنية من حيث القيمة المضافة والقدرات الإنتاجية. وقد ارتفع متوسط القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أقل البلدان الأفريقية نموًّا من ٩,١١ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٩,٨٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، ولكن هذه النسبة تظل أدنى بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ١٥,٣٥ في المائة، كما هو مبين في الشكل ١٤. ويمكن للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يساعد في تسريع التنويع الاقتصادي وذلك بتشجيع التجارة والاستثمار بين البلدان الأفريقية، لا سيما في السلع ذات القيمة المضافة.[١٩]

(١٩) *Economic Report on Africa 2024: Investing in a Just and Sustainable Transition in Africa* (United Nations publication, 2024).

الشكل ١٤:
القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

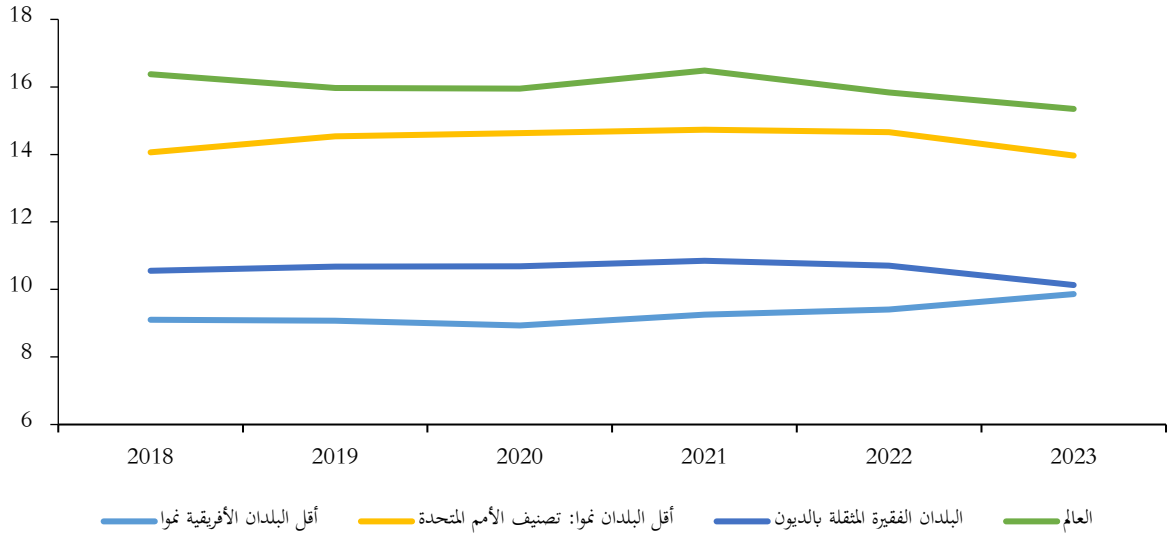

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

جيم- دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار

٢٤- يمثل التحول الهيكلي المستدام تحديا أمام أقل البلدان نموًّا، بالنظر إلى عدم تنوّع اقتصاداتها، واعتمادها على السلع الأساسية والمعونة، وتدني وضعها على صعيد سلاسل القيمة العالمية. وتساهم الصناعة التحويلية والخدمات عالية الإنتاجية بقدر ضئيل في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، وهو ما يحُد من إمكاناتها لتحقيق التصدير والنمو وفرص العمل والتنمية الاجتماعية.

١- بناء القدرات الإنتاجية

٢٥- تواجه أقل البلدان نموًّا عقبات كبيرة تحول دون اندماجها في التجارة وسلاسل القيمة العالمية؛ ومن المتوقع، إذا استمرت بهذه الوتيرة، أن تفشل في بلوغ الغاية المتمثلة في مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية (الغاية ١٧-١١ من خطة عام ٢٠٣٠). ولا تمثل صادرات هذه البلدان، في الوقت الحاضر، سوى ١ في المائة من الصادرات العالمية، كما هو مبين في الشكل ١٥، مقارنة بأكثر من ٤٠ في المائة للبلدان النامية الأخرى. وعلاوة على ذلك، سجلت هذه الحصة انخفاضا طفيفا، بلغ ٠,٠٢ نقطة مئوية، من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٣.

الشكل ١٥:

صادرات السلع من مجموعات بلدان مختارة، ٢٠١٨-٢٠٢٣ (نسبة مئوية من إجمالي الصادرات العالمية)

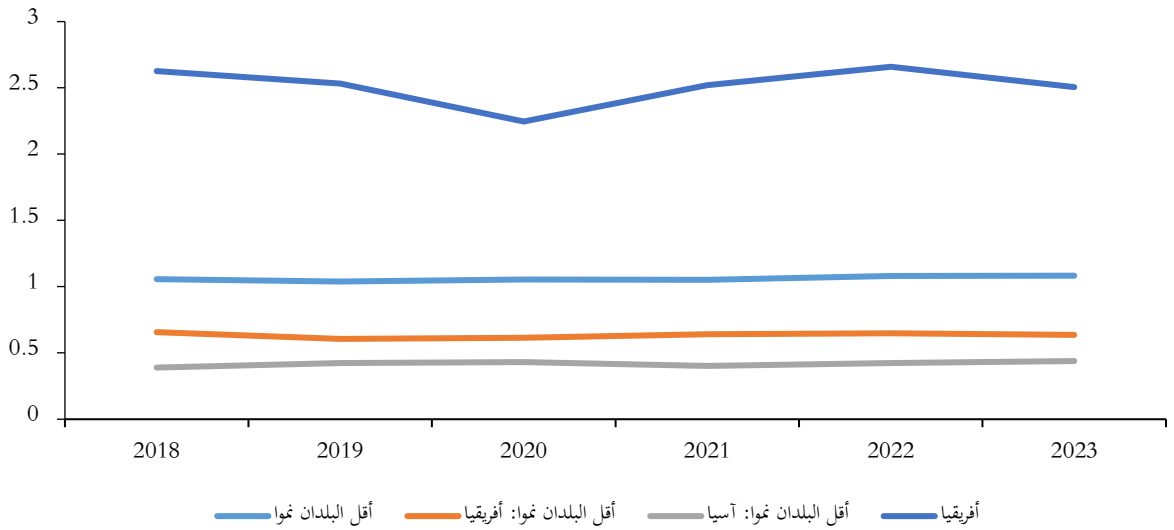

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), UNCTADstat Data Centre. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre (accessed on 28 October 2024).

٢٦- ورغم أن أقل البلدان الأفريقية نموًّا سجلت انخفاضا طفيفا في تركيز منتجاتها، إذ تراجعت درجاتها في مؤشر تركيز المنتجات من ٠,٣٢ في عام ٢٠١٨ إلى ٠,٢٧ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يشير إلى حصول بعض التقدم نحو تنويع الصادرات، إلا أنها لا تزال متخلفة عن البلدان النامية الأخرى في هذا المجال، كما هو مبين في الشكل ١٦. وسيتطلب تحقيق مستويات مماثلة من تنوع الصادرات وتكامل سلسلة القيمة، على النحو المبين في برنامج عمل الدوحة، توظيفَ استثمارات كبيرة في تجهيز المواد الخام، بما في ذلك المعادن الخضراء.

الشكل ١٦:

مؤشر تركيز منتجات التصدير

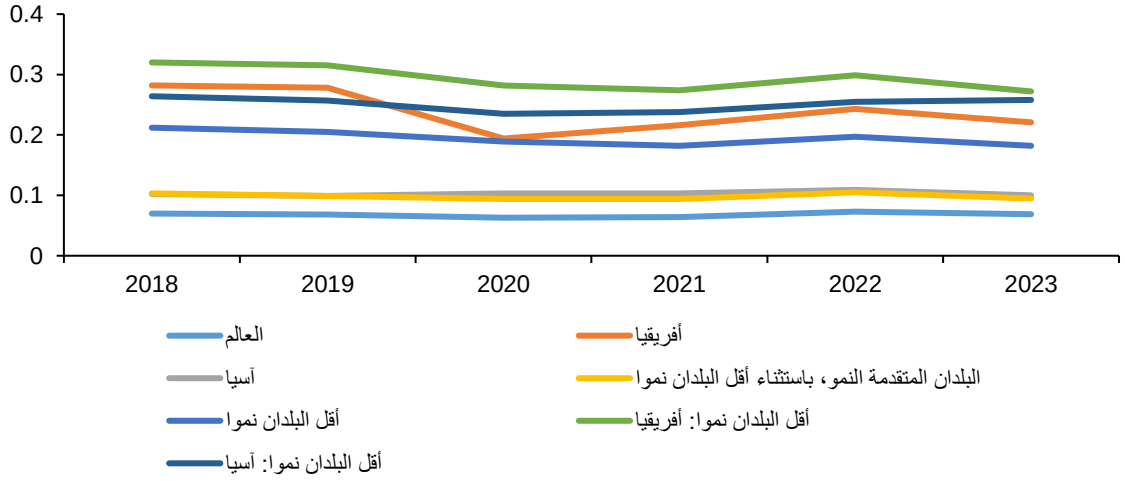

المصدر: UNCTAD, UNCTADstat Data Centre. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/ (accessed on 28 October 2024).

٢٧- وعلاوة على ذلك، يبدو أن القيمة المضافة للصناعة في أقل البلدان الأفريقية نموًّا توقفت، في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٣، عند نسبة ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وظلت بذلك دون المتوسط العالمي بثلاث نقاط مئوية، كما هو مبين في الشكل ١٧. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت نسبة التوظيف في القطاع الصناعي، من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢، في حدود ١١ في المائة من إجمالي الأيدي العاملة.[٢٠]

[٢٠] World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

الشكل ١٧:

القيمة المضافة للصناعة (بما في ذلك قطاع البناء) (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

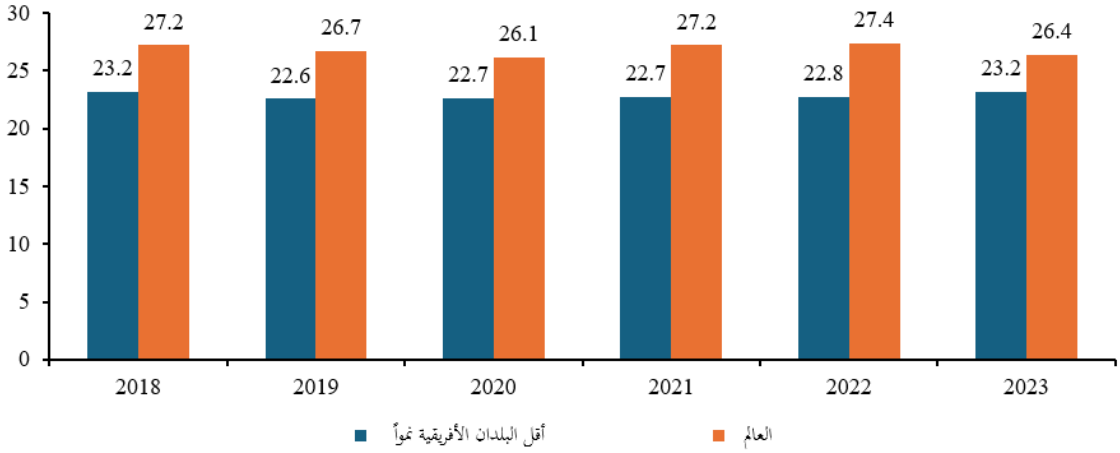

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

٢ – محدودية الاستفادة من خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

٢٨- لقد ارتفع مستوى الاستفادة من الكهرباء في أقل البلدان الأفريقية نموًّا ارتفاعا طفيفا من ٣٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٤٠,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢. وثمة أكثر من نصف السكان محرومون من إمكانية الحصول على الكهرباء، ولا تزال هناك أوجه تباين كبيرة بين البلدان، كما هو مبين في الشكل ١٨، وبين المناطق الحضرية والريفية. ففي عام ٢٠٢٢، كان نحو ٧٣ في المائة من سكان الحضر يحصلون على الكهرباء، مقارنة بنسبة ٢٥ في المائة فقط في المناطق الريفية.[٢١]

[٢١] World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

الشكل ١٨:

الحصول على الكهرباء في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ (نسبة مئوية من السكان)

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

٢٩- وتمثل الطاقة المتجددة حصة كبيرة من أنواع الطاقة المستخدمة في أقل البلدان الأفريقية نموًّا. ففي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، كانت نسبة ٦٩ في المائة في المتوسط من الاستهلاك النهائي من الطاقة مستمدا من مصادر الطاقة المتجددة. وتتجاوز نسبة استخدام الطاقة المتجددة ٩٠ في المائة في إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وليبريا. وفي المقابل، كانت هذه النسبة في جيبوتي وموريتانيا أقل من ٣٠ في المائة، كما هو مبين في الشكل ١٩. ويعد ضمان حصول الجميع على الطاقة النظيفة أمرا حيويا للتنمية المستدامة والتحول الصناعي.

الشكل ١٩:

متوسط استهلاك الطاقة المتجددة، ٢٠١٧-٢٠٢١ (نسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)

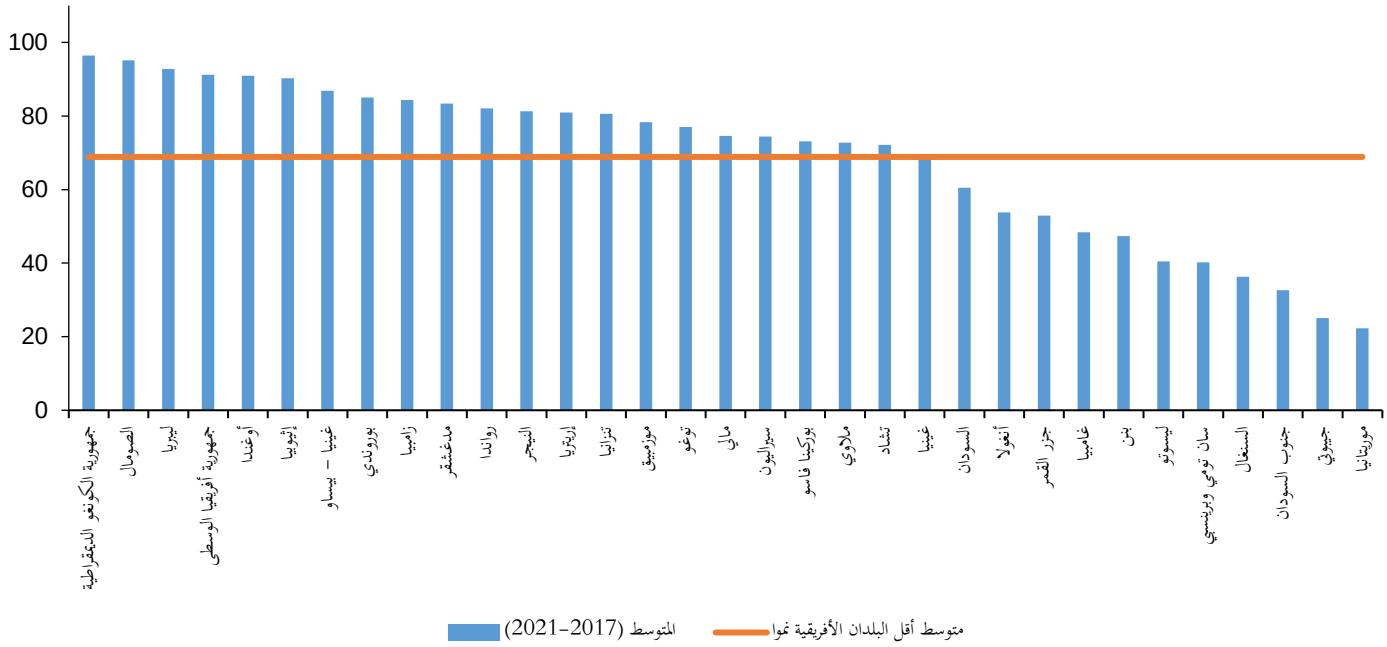

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 24 October 2024).

دال- تعزيز تجارة أقل البلدان نموًّا عن طريق التكامل الأفريقي

٣٠- في الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٣، استقرت حصة صادرات أقل البلدان الأفريقية نموًّا عند نحو ٠,٦٥ في المائة، وهو ما يعني زيادة متواضعة عن المتوسط المسجل في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ البالغ ٠,٦١ في المائة.[٢٢] وتظل الصادرات تتركز بشكل كبير في المنتجات الأولية منخفضة القيمة والقائمة على الموارد وذات المستوى التكنولوجي المنخفض، ولم تصنف منها، في عام ٢٠٢٣، سوى ٢,٦ في المائة على أنها صادرات من المستوى التكنولوجي المتوسط إلى العالي، كما هو مبين في الشكل ٢٠. ويتيح التنفيذ الجاري للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة للدفع بالتحول الهيكلي المحلي قُدما وذلك بتحسين التكامل الإقليمي والتجارة.

(٢٢) UNCTAD, UNCTADstat Data Centre. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre (accessed on 15 October 2024).

الشكل ٢٠:

حصة المنتجات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط إلى العالي من صادرات أقل البلدان الأفريقية نموًّا، ٢٠١٥-٢٠٢٣ (نسبة مئوية)

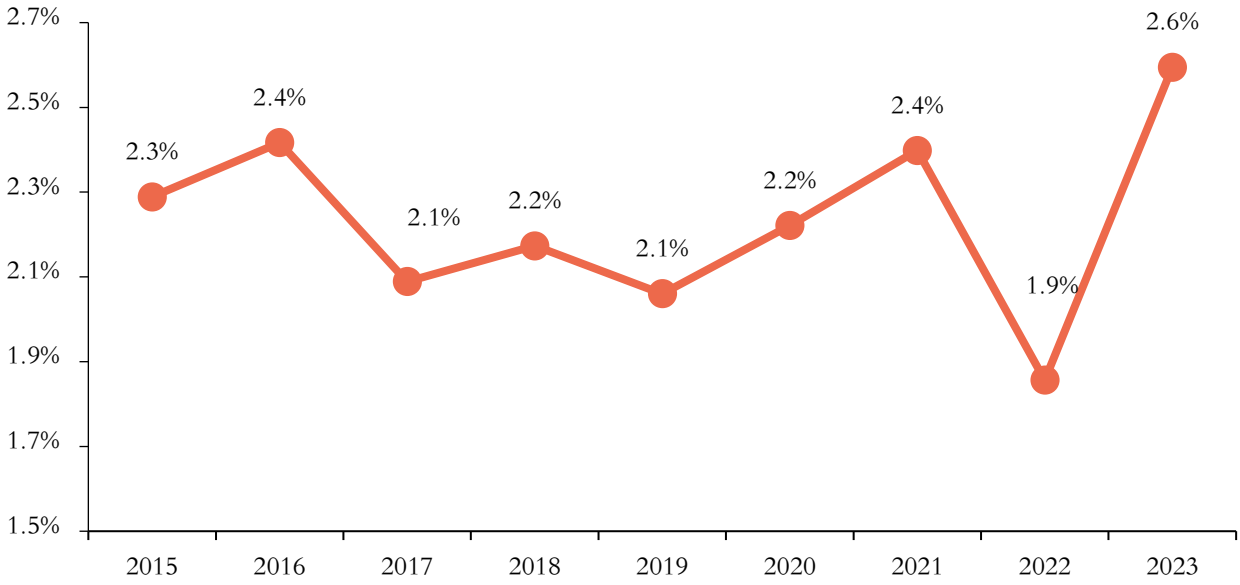

المصدر: UNCTAD, UNCTADstat Data Centre. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre (accessed on 15 October 2024).

٣١- وارتفعت المبالغ المقدمة في إطار 'المعونة لصالح التجارة' بنسبة ١,٥ في المائة، من ١٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨ إلى ١٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، وكانت البلدان الآسيوية هي المستفيدة من هذه الزيادة بصورة رئيسية، كما هو مبين في الشكل ٢١. غير أن أقل البلدان الأفريقية نموًّا شهدت انخفاضا بنسبة ٤ في المائة في حصتها من الدعم في إطار 'المعونة لصالح التجارة'، وهي الحصة التي انخفضت إلى مستوى قياسي بلغ ٥٨ في المائة في عام ٢٠٢٣. ونظرا لوجود ٣٢ بلدا في أفريقيا من بين البلدان الـ ٤٤ الأقل نموًّا في العالم، يجب على المجتمع الدولي تعزيز 'المعونة لصالح التجارة' لهذه البلدان بغية تحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة المساعدات بحلول عام ٢٠٣١، على النحو المقرر في برنامج عمل الدوحة.

الشكل ٢١:

الدعم المقدم في إطار المعونة لصالح التجارة لأقل البلدان الأفريقية نموًّا، ٢٠١٠-٢٠٢٢ (بمليارات دولارات الولايات المتحدة بسعر الدولار الثابت لعام ٢٠٢٢ (الجانب الأيسر) والنسبة المئوية الأفريقية (الجانب الأيمن))

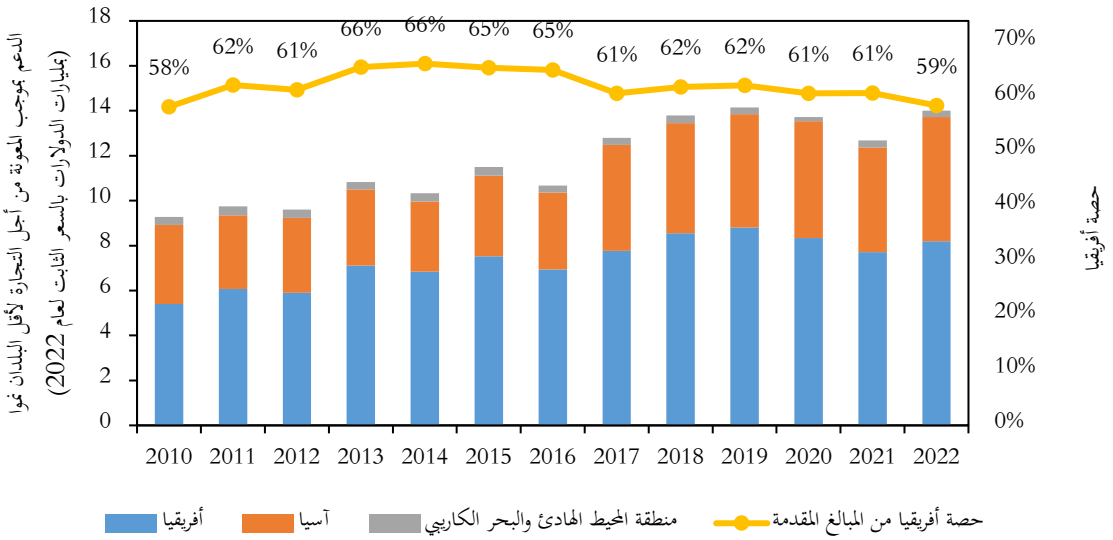

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal (accessed on 16 October 2024).

٣٢- ولا تزال البلدان الأفريقية تعاني بشدة من وطأة الكوارث المرتبطة بتغير المناخ وغيرها من الكوارث، حيث تمثل ١٥ في المائة من كوارث العالم، و٢٥ في المائة من الوفيات من الكوارث، و١٤ في المائة من البلدان المتضررة، وذلك في عام ٢٠٢٣.[٢٣] وتتعرض الجهود التي تبذلها أقل البلدان الأفريقية نموًّا لمواءمة استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ للعرقلة نتيجة القصور في البيانات: فالبيانات الحديثة كانت متاحة عن ٣ من أقل البلدان الأفريقية نموًّا فقط في عام ٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل ٢٢.

[٢٣] ECA and others, *2024 African Sustainable Development Report*

الشكل ٢٢ :

درجات مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لدى أقل البلدان الأفريقية نموًّا للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٠-٢٠٢٢ (المقياس من ٠ (الأسوأ) إلى ١ (الأفضل))

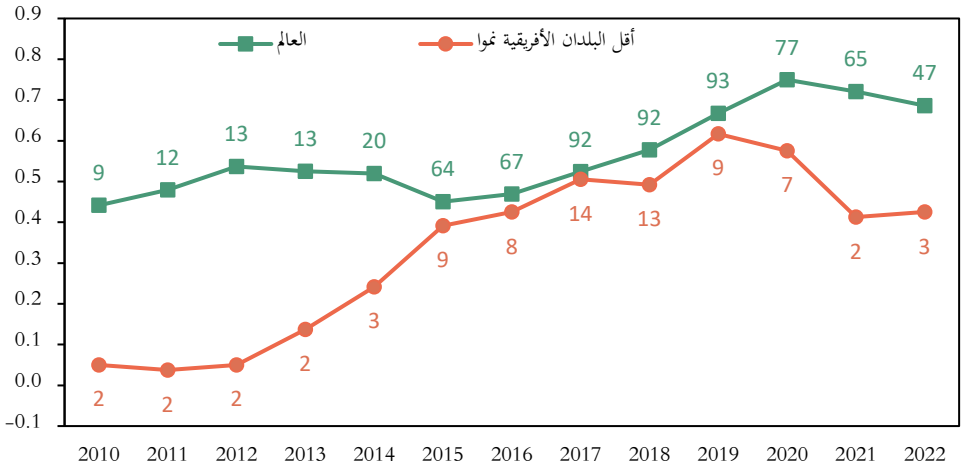

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal (accessed on 17 October 2024).

ملاحظة: تشير الأرقام الواردة في الشكل إلى عدد البلدان التي تتوافر عنها بيانات.

٣٣- ويتطلب بناء قدرات أقل البلدان الأفريقية نموًّا على الصمود في وجه تغير المناخ توفر التمويل والتكنولوجيا، والحصول على الدعم عن طريق المساعدات الدولية. وقد تعهدت البلدان المتقدمة بمنح ١٠٠ مليار دولار سنويا في إطار التمويل المناخي، بما في ذلك لصالح أقل البلدان نموًّا. وفي عام ٢٠٢٢، تلقت أقل البلدان الأفريقية نموًّا نحو ١٠ مليارات دولار، كما هو مبين في الشكل ٢٣، وفي ذلك زيادة بنسبة ٨٣ في المائة مقارنة بما تلقته في عام ٢٠١٨. ويتعين توجيه حصة أكبر من مبلغ الـ ١٠٠ مليار دولار المتعهد به إلى أقل البلدان نموًّا، التي تلقت نحو ١٣ في المائة من المبلغ الفعلي المخصص للتمويل المناخي في عام ٢٠٢٢.[٢٤]

[٢٤] OECD, “CRS: Creditor Reporting System (flows)”, OECD Data Explorer. Available at https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=crs1 (accessed on 17 October 2024).

الشكل ٢٣:

التمويل المناخي الذي قدمته البلدان المتقدمة إلى أقل البلدان نموًّا الأفريقية وغير الأفريقية، ٢٠١٠-٢٠٢٢ (بمليارات دولارات الولايات المتحدة بسعر الدولار الثابت لعام ٢٠٢٢ (الجانب الأيسر) والنسبة المئوية الأفريقية (الجانب الأيمن))

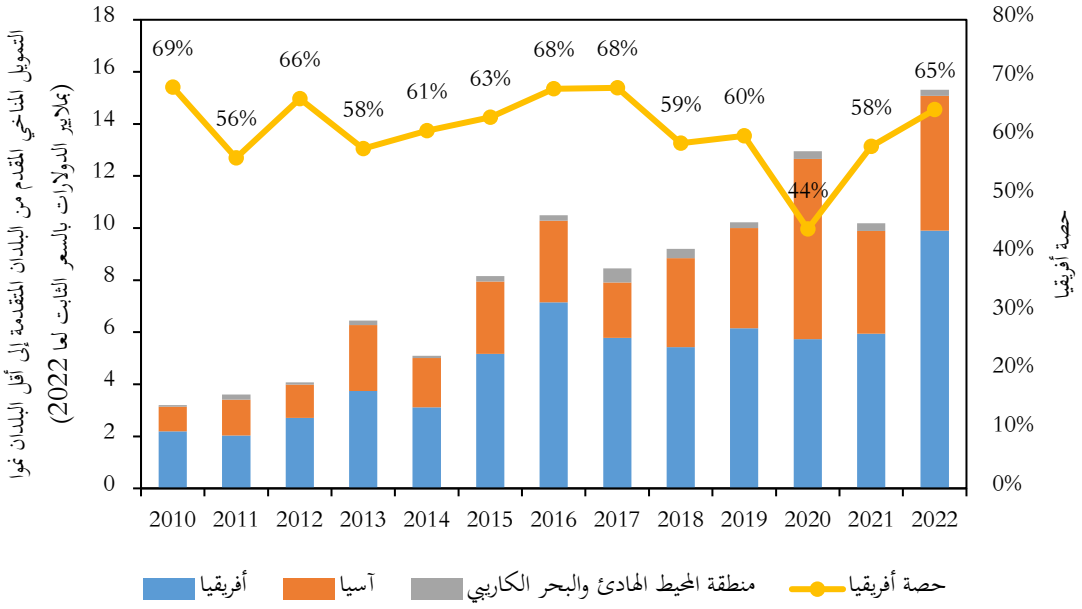

المصدر: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "CRS: Creditor Reporting System (flows)", OECD Data Explorer. Available at https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=crs1 (accessed on 17 October 2024).

هاء- الاستفادة من التضامن الدولي وتعزيز الشراكات العالمية

٣٤- إن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتكاليف الاقتراض وضيق هامش المناورة المالي والكوارث المرتبطة بالمناخ يزيد من تفاقم وضع الاقتصاد الكلي في أقل البلدان الأفريقية نموًّا، رغم تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية منذ عام ٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل ٢٤، واستقرار تكاليف الاقتراض. وتحتاج هذه البلدان إلى استثمارات كبيرة في قطاعي رأس المال البشري والنمو. ووفقا لحسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ستكون هناك ثغرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة بمبلغ يتراوح من ٣٧٧ مليار دولار إلى ٦٢٦ مليار دولار سنويا إلى عام ٢٠٣٠، بحسب الافتراضات المتعلقة بالتكلفة. وثمة عامل يزيد من عرقلة جهود حشد الموارد يتمثل في التحديات الهيكلية، مثل انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (١١,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣)، وعدم فعالية الإدارة الضريبية، وضخامة القطاع غير الرسمي، والتدفقات المالية غير المشروعة، وضعف الحوكمة الاقتصادية.[٢٥] فقد بلغ متوسط العجز المالي بالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نموًّا

[٢٥] Raul Felix Junquera-Varela and Bernard Haven, "Getting to 15 percent: addressing the largest tax gaps", World Bank, 18 December 2018.

٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ وكان المتوقع أن يستقر عند مستوى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٤ (انظر الشكل ٢٥).

٣٥- وتؤدي زيادة صافي تدفقات رأس المال إلى الخارج، وضُعف إيرادات الصادرات، والشروط المالية العالمية التقييدية، والكوارث المرتبطة بالمناخ إلى زيادة ضيق هامش المناورة المالي، وتفاقم الضغوط التضخمية، وتقييد احتمالات النمو في أقل البلدان الأفريقية نموًّا.

الشكل ٢٤ :

تضخم أسعار الأغذية في أقل البلدان الأفريقية نموًّا (نسبة النمو)

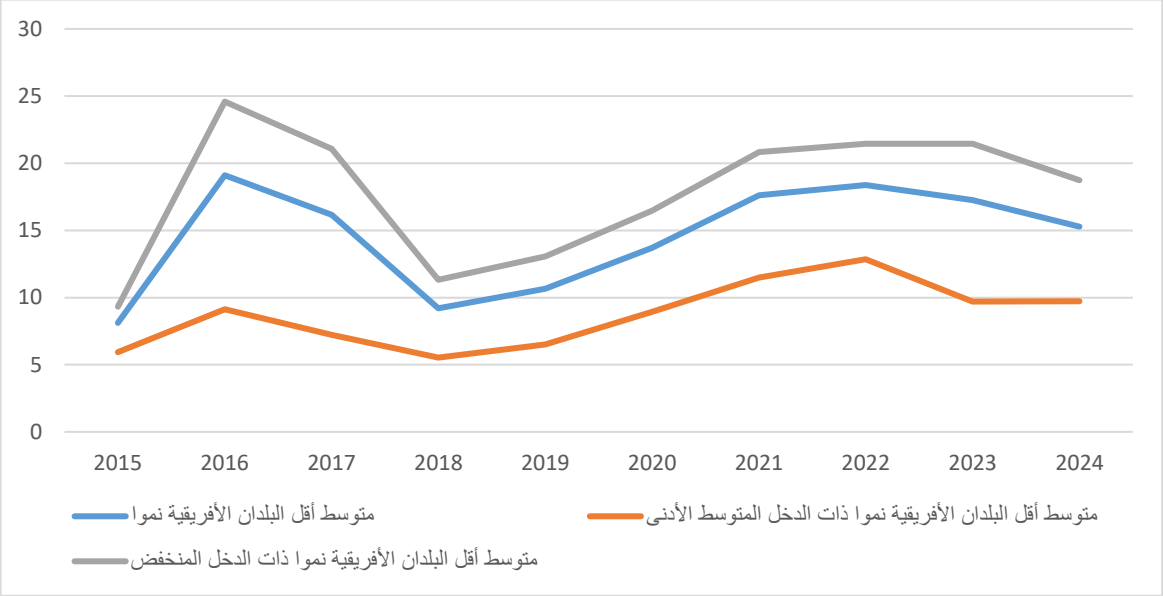

المصدر: ECA calculations based on food price data from the Food and Agriculture Organization of the United Nations. Available at www.fao.org/prices/en/ (accessed on 1 November 2024).

ملاحظة: تُحتسب المتوسطات السنوية على أساس البيانات الشهرية.

الشكل ٢٥ :

العجز المالي لدى أقل البلدان الأفريقية نموًّا، ٢٠٠٢-٢٠٢٤ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

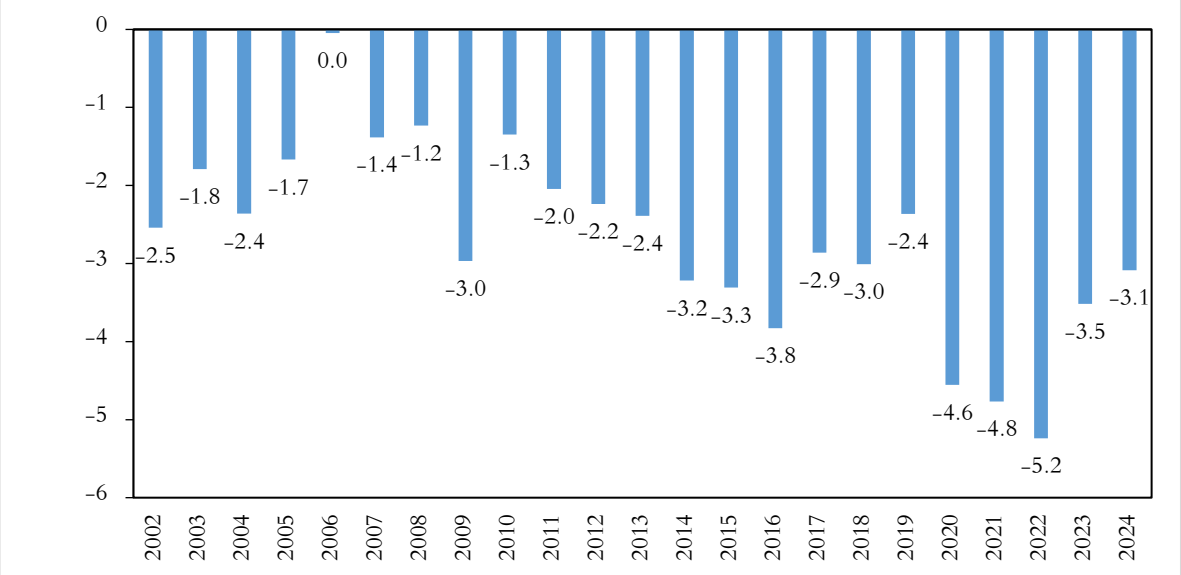

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 26 September 2024).

١- المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٦- لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل عاملا حاسما في تمويل التنمية المستدامة. وقد بلغت على المستوى العالمي ٢٢٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وهو رقم قياسي، وتكون بذلك قد زادت عما كانت عليه في عام ٢٠٢٢ حين بلغت ٢١١ مليار دولار،[٢٦] لكنها تظل غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية. وانخفضت المعونة المقدمة للبلدان الأفريقية إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقدين، وتقلصت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان الأفريقية نموًّا بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل ٢٦. ورغم أن هذه المساعدة تظل مصدرا مهما للتمويل الخارجي للعديد من أقل البلدان نموًّا، فقد انخفضت المعونة المقدمة لأفريقيا في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية من ٣٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٢٥,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢.[٢٧] وثمة عدد قليل جدا من البلدان المانحة التي استوفت أو حافظت على امتثالها للهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي

(٢٦) OECD, OECD Data Explorer. Available at www.oecd.org/en/data/datasets/oecd-DE.html (accessed on 14 October 2024).

(٢٧) OECD, OECD Data Explorer. Available at www.oecd.org/en/data/datasets/oecd-DE.html (accessed on 14 October 2024).

للمساعدة الإنمائية الرسمية، الذي اتُّفق عليه أول مرة في عام ١٩٧٠ وأُعيد إقراره مرارا وتكرارا على أعلى مستوى في المؤتمرات الدولية المخصصة للمساعدة وللتنمية.

الشكل ٢٦ :

صافي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ونموها السنوي في أقل البلدان الأفريقية نموًّا

(ملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت لعام ٢٠٢٢ (يسار) والنسبة المئوية للتغيّر (يمين))

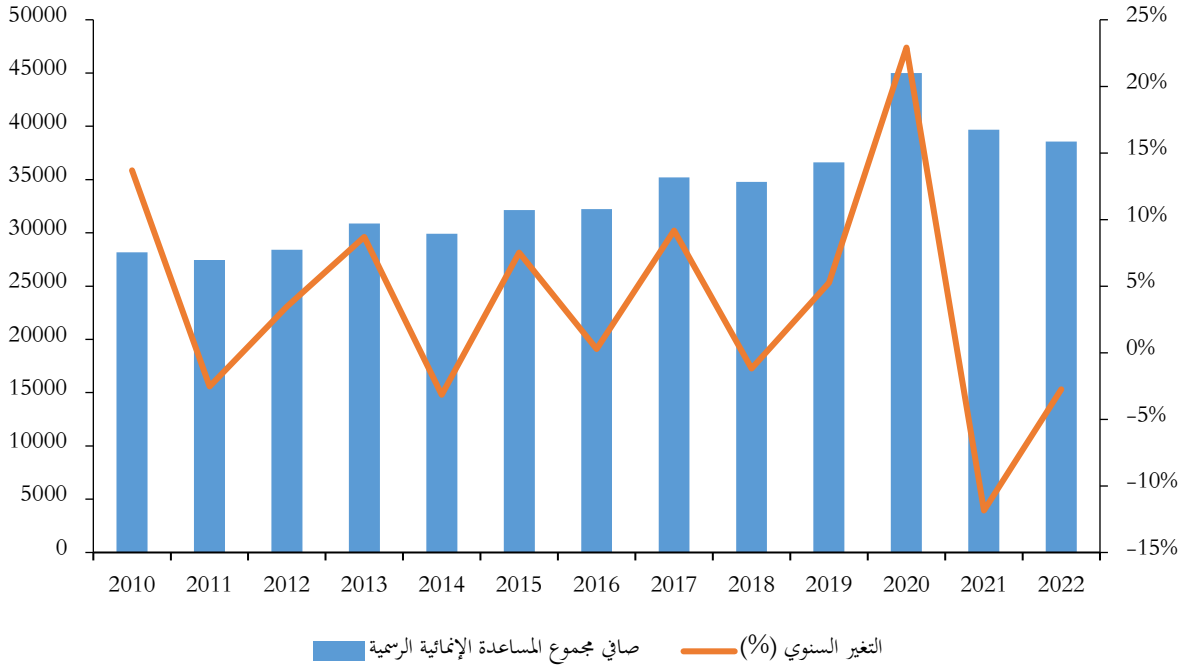

المصدر: OECD, OECD Data Explorer. Available at www.oecd.org/en/data/datasets/oecd-DE.html (accessed on 14 October 2024).

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر

٣٧- في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣، انخفضت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢ في المائة لتبلغ ١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣،[٢٨] وذلك بسبب التوترات التجارية والجيوسياسية. وفي أثناء الفترة نفسها، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بنسبة ٧ في المائة لتبلغ ٨٦٧ مليار دولار،[٢٩] وانخفضت هذه التدفقات في أفريقيا بنسبة ٣ في المائة لتبلغ ٥٣ مليار دولار، كما هو مبين في الشكل ٢٧، وبذلك لم تكن تمثل سوى ٦ في المائة من إجمالي

[٢٨] *2024 World Investment Report: Investment Facilitation and Digital Government* (United Nations publication, 2024).

[٢٩] المرجع نفسه.

التدفقات إلى البلدان النامية. ولم يبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان الأفريقية نموًّا سوى ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.[٣٠]

الشكل ٢٧:

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، ٢٠٢٢-٢٠٠٣ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

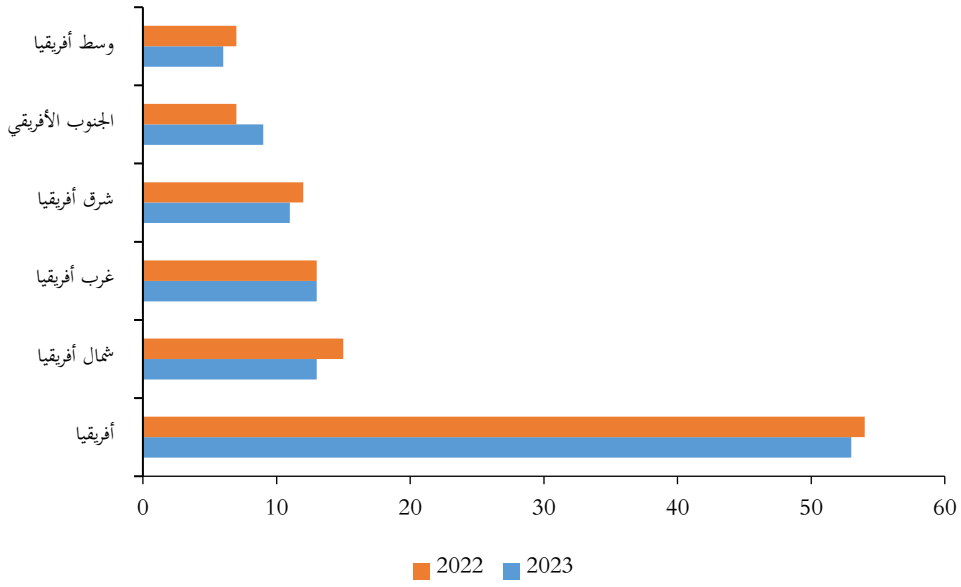

المصدر: *2024 World Investment Report: Investment Facilitation and Digital Government* (United Nations publication, 2024).

٣- التحويلات المالية

٣٨- بلغت التحويلات المالية، وهي مصدر حيوي من مصادر التمويل الخارجي للقارة، ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، متجاوزة بذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.[٣١] ويعد تقليص التكلفة المرتفعة للتحويلات أمرا بالغ الأهمية للاستفادة من كامل إمكانات هذا المصدر التمويلي. وفي عام ٢٠٢٢، بلغ متوسط تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار إلى أفريقيا ١٧ دولارا، أو ٨,٥ في المائة، مقارنة بأقل من ٦ في المائة في بقية أنحاء العالم.[٣٢] ولم يتحقق بعدُ الهدف الدولي المتمثل في خفض تكاليف التحويلات إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وإلغاء قنوات التحويلات التي تزيد تكاليفها

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, “Reducing remittance costs to Africa: a path to resilient financing for development”.

(٣٢) United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, “Strengthening the developmental impact of remittances and diaspora finance in Africa: what is the role of international cooperation?”, September 2022.

عن ٥ في المائة (الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ١٠-ج). وتشمل العوامل المساهمة في هذا الوضع محدودية المنافسة، وقلة المعلومات عن الخيارات بشأن التكلفة، وقلة عدد المهاجرين في بلدان الإرسال، وعدم استقرار أسعار الصرف، وعدم تطور القطاع المالي، والاعتماد على طرق التحويل باهظة الثمن، مثل التحويلات النقدية والمصرفية.

٤- القدرة على تحمل الدين

٣٩- بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان الأفريقية نموًّا ٦٠,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تظل هذه النسبة أعلى من ٥٠ في المائة على المدى المتوسط، كما هو مبين في الشكل ٢٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، كانت ٩ بلدان أفريقية تعاني من مديونية حرجة بينما كان ١١ بلدا آخر معرضا بشدة لخطر الوقوع في حالة المديونية الحرجة.[٣٣] وجميع هذه البلدان الأفريقية العشرين هي من بين أقل البلدان نموًّا باستثناء بلدين اثنين. واستمر المجموع الكلي للدين في أقل البلدان الأفريقية نموًّا في الزيادة، إذ بلغ ٣٧٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل ٢٩.

الشكل ٢٨:

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان الأفريقية نموًّا (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

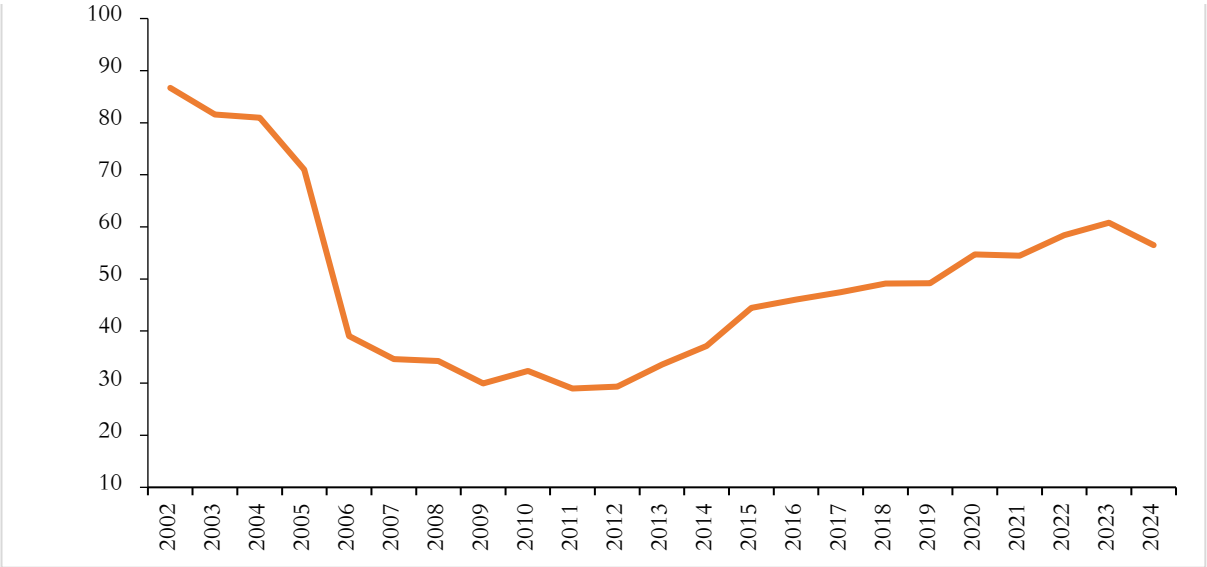

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Databases. Available at www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/world-economic-outlook-databases#sort=%40imfdate%20descending (accessed on 26 September 2024).

(٣٣) International Monetary Fund, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries", 31 October 2024

الشكل ٢٩ :

مجموع الدين الخارجي لأقل البلدان الأفريقية نموًّا (بمليارات دولارات الولايات المتحدة بالسعر الحالي)

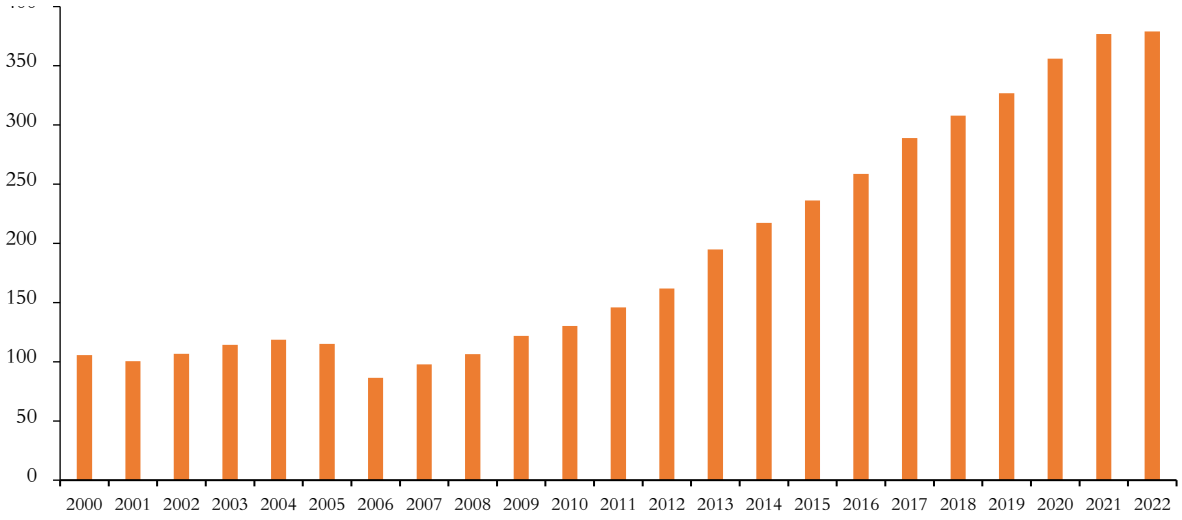

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Databases. Available at www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/world-economic-outlook-databases#sort=%40imfdate%20descending (accessed on 26 September 2024).

٤٠- وتواجه البلدان مفاضلات حاسمة بين خدمة ديونها وبين السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. فبالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نموًّا، بلغت تكاليف خدمة الديون باعتبارها حصة من الناتج المحلي الإجمالي مستوًى مذهلا هو ١١,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢.[٣٤] وسُجّلت في العقد الماضي زيادة كبيرة في هذه التكاليف، مع بعض التباين من بلد إلى آخر، كما هو مبين في الشكل ٣٠. ولما كانت تكاليف خدمة الديون أعلى من معدلات النمو الحقيقية، فإن أقل البلدان الأفريقية نموًّا تعاني عموما من تدهور في أوضاعها المالية العامة.

(٣٤) World Bank, International Debt Statistics. Available at www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids (accessed on 26 September 2024).

الشكل ٣٠ :

خدمة الدين العام المضمون من الدولة بالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نموًّا (نسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات)

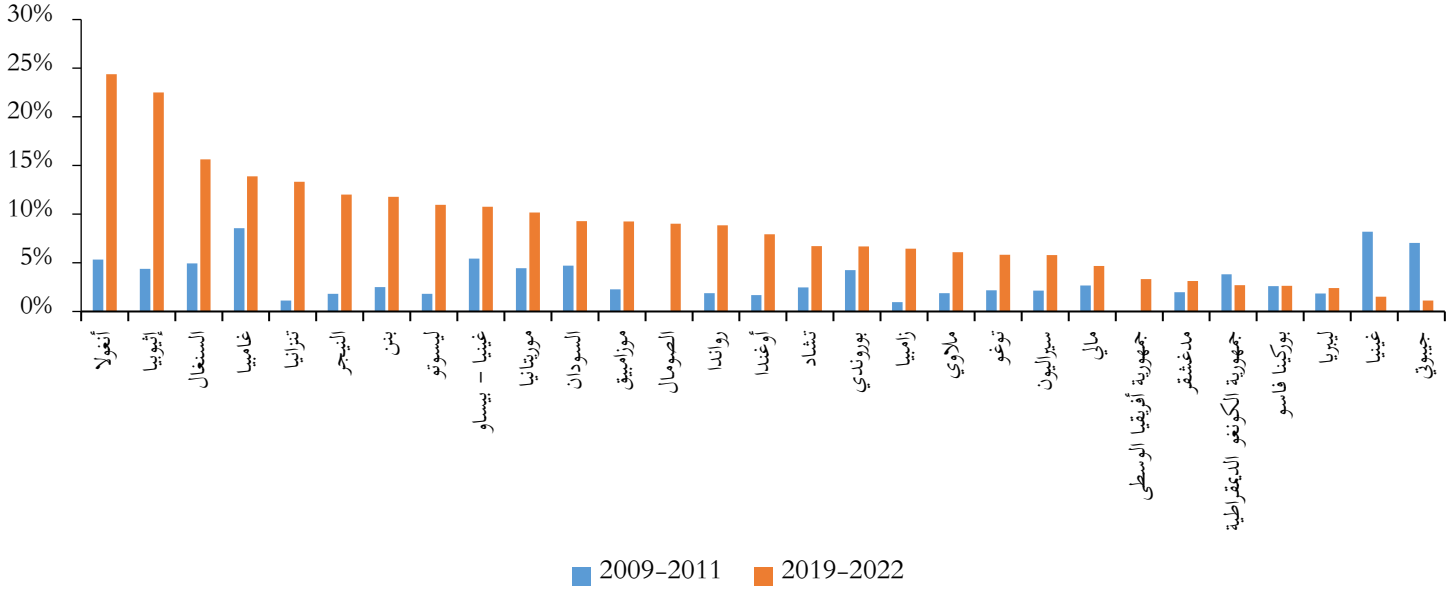

المصدر: World Bank, International Debt Statistics. Available at www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids (accessed on 26 September 2024).

ملاحظة: البيانات الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ غير متوفرة.

رابعا- التحديات الرئيسية وسبيل المضي قدما

ألف- توافر البيانات

٤١- رغم ما طرأ من تحسن في السنوات الأخيرة من حيث توافر البيانات عن أقل البلدان الأفريقية نموًّا، فإن ثغرات كبيرة لا تزال قائمة. وتشمل التحديات الرئيسية في هذا الصدد محدودية القدرة على جمع البيانات، وعدم انتظام تحديث البيانات، وعدم الاتساق في الجودة بين البلدان. وتحتاج أقل البلدان الأفريقية نموًّا إلى تحسين مصادر البيانات التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية، وإدماجها في البيانات الإدارية ومصادر البيانات الجديدة، وتكثيف الجهود الرامية إلى جمع البيانات عالية الجودة وتحليلها ونشرها.

باء- التنفيذ والمتابعة والرصد

٤٢- لكي يتسنى للبلدان الأفريقية الخروج من فئة أقل البلدان نموًّا، يجب عليها مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل الدوحة وربطها بميزانياتها الوطنية. ويساعد الإطار التمويلي الوطني المتكامل على تفعيل البرنامج وذلك بمنح الأولوية للاستثمارات ومواءمة الميزانيات مع الأهداف الإنمائية. وتدعم مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ

المتكاملة مواءمةَ الخطط الإنمائية الوطنية مع الخطط الدولية والميزانيات الوطنية، وتتيح لوحاتٍ لمتابعة التمويل، وتمكّن من تتبع الأداء رقميا. وبالإضافة إلى ذلك، ستحتاج أقل البلدان نموًّا إلى قدر أكبر من التمويل بشروط ميسّرة ومن المساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق المنصات الرقمية وجماعات الممارسين، بغية تنفيذ البرنامج.

جيم- سبيل المضي قُدما

٤٣- لكي يتسنى سد العجز في تمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء رأس المال البشري والمادي، يجب على البلدان الأفريقية تعزيز عملية تعبئة الموارد المحلية وذلك بزيادة الموارد المالية، وتحسين فعالية الإنفاق، والاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية والثروة السيادية، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح النظم الضريبية، واستكشاف شراكات جديدة. ويجب على واضعي السياسات التركيز على الإيرادات الضريبية الابتكارية، بما في ذلك المدفوعات الرقمية والقطاع غير الرسمي ورسوم الإنتاج على السلع الضارة. ويحتاج الأمر إلى إصلاح الحوكمة المالية العالمية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، بما في ذلك توفير المزيد من الموارد بشروط ميسّرة، وتعزيز رسملة المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف، وإصلاح نظام حقوق السحب الخاصة، وإعمال تصنيفات ائتمانية عادلة للاقتصادات الأفريقية. ومن الضروري انتهاج إدارة مستدامة للديون بغية سد العجز في التمويل، وينبغي اتخاذ المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية محطةً لوضع نهج موحد في هذا الصدد. ويعد الدعم المستمر لأقل البلدان الأفريقية نموًّا التي خرجت حديثا أو هي بصدد الخروج من فئة البلدان الأقل نموًّا أمرا بالغ الأهمية لتحقيق المرونة الاقتصادية والاجتماعية.

٤٤- وفي سبيل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات، يجب على أقل البلدان الأفريقية نموًّا أن تعزز استراتيجياتها الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث وتنويع اقتصاداتها، وذلك لتقليص درجة التعرض للأزمات الخارجية إلى أدنى حد ممكن. ومن الأهمية بمكان أيضا على حد سواء تطوير أنظمة قوية للحماية الاجتماعية تكون قادرة على توفير دعم محدد الهدف في الوقت المناسب أثناء فترات الشدة للفئات الضعيفة. ولتعزيز هذه الأنظمة، يتطلب الأمر الاستثمار في هياكل الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من التقنيات الرقمية. ومما يكتسي أهمية قصوى للدفع بهذه الجهود قُدما تقديمُ المساعدة الدولية في صورة دعم مالي وخبرة فنية عاجلين.

٤٥- ومن أجل تسريع التحول الهيكلي واستحداث فرص العمل والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية، لا بد من العمل على زيادة تعزيز نمو دخل أقل البلدان الأفريقية نموًّا وصادراتها، داخل المنطقة وعالميا على حد سواء. ويعد نمو الصادرات أمرا أساسيا لرفع مستوى التكنولوجيا وتنويع الاقتصاد، واستحداث فرص عمل لائقة. وتستلزم هذه الجهود وجود بيئة سياسية واجتماعية محلية مستقرة وسليمة وإدارة اقتصادية فعالة

لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتكتسي مسألة بناء القدرات بدعم دولي قوي أهمية قصوى في مساعدة أقل البلدان الأفريقية نموًّا على تعزيز قدراتها التجارية، وتنويع قاعدتها التصديرية، والاندماج في الاقتصاد العالمي.